سلسلة بحوث ودراسات
في
الاقتصاد الإسلامي

دراسة عن

مقومات ومحددات
التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

مقومات ومحددات..... ١
التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي..... ١
مقومات ومحددات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي ٢
فهرس المحتويات ٢
تقديم..... ٣
تطبيق الاقتصاد الإسلامي في صدر الدولة الإسلامية..... ٤
محاولات الحركات الإسلامية المعاصرة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي ٤
مقومات تطبيق الاقتصاد الإسلامي : ٦
معوقات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي ١١
نماذج معاصرة من تطبيقات الاقتصاد الإسلامي: بين الواجب والواقع ١٩
خطة (مشروع) تطبيق الاقتصاد الإسلامي ٢٠
المستقبل للاقتصاد الإسلامي ٢١
الخلاصة..... ٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديم.

الإسلام منهج شامل لكافة جوانب الحياة ، عقيدة وشريعة ، عبادات ومعاملات ، دين ودولة يمزج بين المادية والروحانية في إطار متوازن ، صالح للتطبيق في كل زمان ومكان ، لا يحده عصر ولا قطر لأنه دين الفطرة السوية.

كما أن الشريعة الإسلامية تجمع بين الثبات والمرونة ، ثبات القواعد الأصولية الكلية ، ومرونة الفروع والتفصيلات والوسائل والإجراءات ، وهذا ينطبق تماماً على الاقتصاد الإسلامي ، حيث يقوم على مجموعة من القواعد والضوابط الشرعية التي تمثل الثوابت ، كما يتسم بالمرونة من حيث أساليب ووسائل وأدوات وإجراءات التطبيق ليتواءم مع ظروف كل زمان ومكان.

ولقد مرت تطبيقات الاقتصاد الإسلامي بحالات مختلفة منذ تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة وحتى اليوم ، كما أن هناك محاولات معاصرة في بعض الدول الإسلامية لتطبيقه وظهرت بعض النماذج العملية لذلك منها على سبيل المثال : المصارف الإسلامية ، وشركات الاستثمار الإسلامي ، وشركات ومؤسسات التأمين والتكافل الإسلامي ، ومؤسسات الزكاة ، ومؤسسات الوقف وونحو ذلك ، كما قامت بعض الكيانات الاقتصادية والمالية التقليدية بمحاولة تطبيق بعض الصيغ والمنتجات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية .

وعلى المستوى القومي ، حاولت بعض الدول تطبيق الاقتصاد الإسلامي نسبياً مثل : دولة السودان ، ودولة ماليزيا ، ودولة باكستان ، وغير ذلك ، ولقد حقق بعضها نجاحاً في بعض الجوانب وأخفق في بعضها ، وما زالت الجهود متواصلة في أقطار الأمة العربية والإسلامية.

ويهدف هذا البحث بتناول تقييم محاولات التطبيق المعاصر لمفاهيم وأسس ومعايير ونماذج الاقتصاد الإسلامي مع التركيز على : المقومات والمحددات والمعوقات والنماذج والآفاق .

والمقاصد المنشودة هي دعم ودفع عجلة التطبيق لتعم جميع المجالات والأقطار حتى تكون الهيمنة للاقتصاد الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيق الاقتصاد الإسلامي في صدر الدولة الإسلامية.

الاقتصاد الإسلامي موجود منذ صدر الدولة الإسلامية والذي أرسى أسسه وقواعده رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ساروا على هديه ونهجه ، فعلى سبيل المثال وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أسس المعاملات الاقتصادية والمالية القائمة على القيم الإيمانية والأخلاقية ومنها : الخشية من الله واستشعار مراقبته والإيمان بالمحاسبة الأخروية ، والصدق والأمانة والتسامح والقناعة والأخوة والحب ، وتحريم الربا والغش والاحتكار والاكتناز والاستغلال والجشع والغرر والجهالة والمقامرة والمنابذة والنجش والعينة وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ، فتروي كتب السيرة بعد أن فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بناء المسجد في المدينة آخى بين المهاجرين والأنصار وأسّس السوق لتكون أساساً للمعاملات الاقتصادية الإسلامية.

ويعتبر فقه المعاملات هو الدستور الاقتصادي الإسلامي ، وهو شامل للقواعد الكلية الاقتصادية ولقد سار المسلمون على هذا الدستور في معاملاتهم والتي انتشرت في جميع بقاع العالم وطبقها كذلك غير المسلمين ، وظل الحال على ذلك حتى جاء أعداء الإسلام إلى ديار المسلمين وبدّلوا نعمة الله كفراً وأحلوا النظم الاقتصادية الوضعية محل النظام الاقتصادي الإسلامي ، فعلى سبيل المثال ألغوا نظام الاستثمار الإسلامي وحلوا محله النظام الربوي ، وألغوا نظام زكاة المال وحلوا محله نظام الضرائب ، وألغوا نظام التكافل الاجتماعي وحلوا محله نظام التأمين وهكذا..... ولقد تُوج ذلك بإلغاء الخلافة الإسلامية وتطبيق العلمانية التي تنادي بالفصل بين الدين والدولة وتقنين الربا والضرائب والتأمين وغير ذلك من النظم الاقتصادية الوضعية .

ومن يدرس ويحلل النظم الاقتصادية المطبقة في الدول الإسلامية الآن تجدها تسير في النهج الاشتراكي أو الرأسمالي أو خليط منهما معاً ، وكل هذا يسير على أساس الفصل بين الاقتصاد والقيم الإيمانية والأخلاقية ، ولقد انتشرت المفاهيم العلمانية ومنها : "دع ما لقيصر لقيصر"، " وما لله لله" "والغاية تبرر الوسيلة" ، "والدين لله والوطن للجميع" ، وترتب على ذلك التخلف والحياة الضنك ومحق البركة ، وهذا ظاهر وجلي في معظم الدول العربية والإسلامية التي اعتنقت العلمانية مذهباً.

محاولات الحركات الإسلامية المعاصرة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

لقد ظهرت مجموعة من الحركات الإسلامية في أوائل الثلاثينات لتذكر المسلمين بشمولية الإسلام وأنه دين ودولة ، ومصحف وسيف ، وشعائر وشرائع ، ويجب على الدولة أن تتخذ من الدين سنداً في كل شيء، وقامت هذه الحركات بتأسيس العديد من الكيانات الاقتصادية الإسلامية التي تلتزم بالقواعد والأحكام الشرعية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قامت بدور كبير في تطبيق مفاهيم وأسس ونظم الاقتصاد الإسلامي ... إلى أن اندلعت الثورات السياسية في بعض البلدان العربية وألغت تلك المفاهيم والأسس وطبقت بدلاً منها المفاهيم (الأسس) الاشتراكية والرأسمالية الاقتصادية والتي سببت الكساد والتخلف في معظم تلك البلدان ونهبت خيراتها بواسطة أعداء الإسلام .

ثم ظهرت الصحوة الإسلامية مرة أخرى في أوائل السبعينات في معظم البلدان العربية والإسلامية وامتدت إلى مجال الاقتصاد والمعاملات وكان من أبرز معالمها في هذا الشأن مايلي:

- اهتمام الدعاة والعلماء بالاقتصاد الإسلامي والدعوة إليه .
- زيادة عدد البحوث والدراسات في مجال الفكر الاقتصادي الإسلامي بفروعه المختلفة وإنشاء جمعيات ومراكز للاقتصاد الإسلامي .
- تدريس الاقتصاد الإسلامي وفروعه في عديد من الجامعات العربية والإسلامية وإنشاء أقسام ومعاهد وكليات متخصصة في ذلك .
- إصدار مجلات متخصصة في الاقتصاد الإسلامي .
- تنظيم ندوات ومؤتمرات وملتقيات للاقتصاد الإسلامي .
- انتشار المؤسسات والشركات الاقتصادية والمالية الإسلامية ومنها على سبيل المثال:-

المصارف والبنوك الإسلامية ، مؤسسات وهيئات التأمين الإسلامي ، شركات ودور الاستثمار الإسلامي ، صناديق الاستثمار الإسلامي ، إنشاء هيئات ومجامع متخصصة في فقه الاقتصاد الإسلامي .

ولقد تميزت هذه الفترة بالتطبيق بجانب التنظير، وما زالت صحوة التطبيق منطلقة في ظل رعاية مؤسسات ومنظمات إسلامية عالمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة الجامعات الإسلامية ومجلس اتحاد البنوك الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقومات تطبيق الاقتصاد الإسلامي :

من أهم مقومات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي ما يلي:-

أولاً : مقوم المجتمع الاقتصادي الإسلامي .

ثانياً : مقوم الحكومة المسئولة عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

ثالثاً : مقوم العنصر البشري الذي يتولى كافة شئون تطبيق الاقتصاد الإسلامي.

وسوف نتناول هذه المقومات بشيء من التفصيل في البنود التالية .

أولاً : مقوم المجتمع الاقتصادي الإسلامي .

يتطلب تطبيق الاقتصاد الإسلامي وجود المجتمع الذي يفهم أفراده الإسلام كعقيدة وشريعة ، ولديه الحافز والدافع والباعث والتضحية لتطبيق شريعته بصفة عامة ، وضوابط وقواعد الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة ، المجتمع الذي يوقن أفراده أن في تطبيق الاقتصاد الإسلامي منافع اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وقبل ذلك هو جزء من تطبيق الشريعة وهو عبادة ربانية.

ويجب أن يتوافر في أفراد هذا المجتمع مجموعة من القيم والأخلاق والثقافة الاقتصادية الإسلامية ما تهيئه على التطبيق ، وهذا ما يطلق عليه "**الحس والسلوك الاقتصادي الإسلامي**" ولن يتحقق ذلك إلاّ من خلال التربية والثقافة والتدريب ، فإذا وُجد الفرد الاقتصادي الإسلامي ووُجِدَ البيت الاقتصادي الإسلامي ، وُجِدَ المجتمع الاقتصادي الإسلامي ومنه تَخْرُج قيادات الاقتصاد الإسلامي المسئولة عن التطبيق .

وكان هذا هو منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل إنشاء السوق الإسلامية في المدينة حيث اهتم ببناء المجتمع عقدياً وأخلاقياً ، ثم بعد ذلك بنى للمسلمين سوقاً يتعاملون فيها وفق فقه المعاملات ، وقام صلى الله عليه وسلم بنفسه بالإشراف على الأسواق ليطمئن من سلامة التطبيق ، وسار على نهجه الخلفاء الراشدين من بعده ، وأنشئ نظام الذي كان من بين مسئولياته الإشراف على الأسواق للاطمئنان من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعاني المجتمعات العربية والإسلامية الآن من العديد من المشكلات التي قد تقف حجر عثرة في مجال تطبيق الاقتصاد الإسلامي منها على سبيل المثال ما يلي :-

- جهل معظم الشعوب بالشريعة الإسلامية وبالاقتصاد الإسلامي .

- الانبهار بالفكر الاقتصادي الوضعي سواء كان ليبرالياً أو شيوعياً أو اشتراكياً أو متذبذباً بين هذا أو ذاك .

- تقصير علماء الاقتصاد الإسلامي ودعاته في التوعية عن الاقتصاد الإسلامي من خلال وسائل الإعلام المعاصرة المتاحة.

- انحراف بعض الجماعات والحركات الإسلامية عن الفكر الإسلامي السليم وتشويه صورة الإسلام أمام الناس على اختلاف فئاتهم ، وهذا أدى إلى صدود الناس عن قبول كل ما هو إسلامي ، وبالتالي رفض المشروع الاقتصادي الإسلامي .

- الإعلام الموجه ضد الإسلام والمسلمين من قبل الأعداء وهذا أدى إلى معوقات لدعوة المجتمع نحو الاقتصاد الإسلامي .

وفي هذا المقام يجب على العلماء والدعاة وأساتذة الاقتصاد الإسلامي بذل الجهود من حيث تنمية الوعي الاقتصادي الإسلامي في المجتمع وذلك من خلال السبل والوسائل المختلفة ومنها ما يلي:-

- تطوير المناهج التعليمية بما يخدم قضية تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

- تطبيق منهج التدرج والتيسير الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم :" **يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا** ....." (رواه مسلم والبخاري وأحمد).

- تطوير مناهج تنمية وعي المجتمع نحو قبول فكرة تطبيق الاقتصاد الإسلامي في ضوء الأساليب المعاصرة.

- تجنب المسائل الفرعية موضع الخلاف ، والبدء في تنمية وعي المجتمع في المسائل الكلية.

ثانياً : مقوم الحكومة المسئولة عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

من موجبات تطبيق الاقتصاد الإسلامي وجود الحكومة التي لديها الحافز والدافع والباعث على التطبيق لما لها من السلطات والسيادة وبما يمكّنها من سن القوانين وإصدار القرارات واللوائح التنفيذية ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله عز وجل: ﴿

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ ﴾ (الحج :٤١)، والدليل من السنة النبوية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " **كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**" (رواه البخاري ومسلم) ، ويقول عثمان بن عفان في هذا المقام : " **إن الله ليزع بالسلطان ما لم يزع بالقرآن**" .

والدليل من التراث الإسلامي ، هو قيام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عملياً بالإشراف على اقتصاد الدولة ، فقد رُوِيَ أنه قال لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن : " **إني أبعثك إلى أهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، فإن أجابوك إلى ذلك فأعلمهم أن عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن أجابوك إلى ذلك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم** " (رواه مسلم) ، ويستنبط من هذا الحديث التسلسل في التطبيق : العقيدة أولاً ثم الزكاة ثانياً وهي ركن من تطبيق شرع الله وأحد أركان تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ، كما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بطعام وقد حسنه صاحبه ، فأدخل يده فيه فإذا هو مبلول ، فقال صلى الله عليه وسلم : "**من غشنا فليس منّا** " (رواه أبو داود) ، والنماذج التطبيقية في هذا المقام عديدة [1] .

ويلاحظ أن بعض الحكومات العربية والإسلامية تقف حجر عثرة في سبيل تطبيق الاقتصاد الإسلامي ، وهم على ثلاث فئات على النحو التالي :-

- **حكام يؤمنون بتطبيق الاقتصاد الإسلامي** ولكن يخافون من الدول الكبرى المهيمنة على شعوبهم ، مثلاً يقول أحد الحكام : " ماذا أقول لأمريكا ؟" ، ويجب على هؤلاء أن لا يخشون إلا الله الذي سوف يسألون أمامه يوم القيامة ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ (التوبة :١٣) ، وقوله سبحانه وتعالى :﴿ **الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ (١٧٣) فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ (١٧٤) إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٧٥)** ﴾ (آل عمران) .

[1] - دكتور حسين شحاتة ، " الاعجاز الاقتصادي في هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، دار النشر للجامعات ، مصر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **حكام يؤمنون بتطبيق الاقتصاد الإسلامي** ، ويبذلون الجهد قدر الاستطاعة ولكن بهدوء وفي الخفاء وعلى استحياء ، ويأخذون بمنهج التقية والتدرج ، ولقد حققت جهودهم العديد من الثمرات والنتائج ، وربما يشهد العالم حصاد جهودهم الآن مثل إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومؤسسات الزكاة والوقف ، وينطبق عليهم قول الله عز وجل :﴿ **الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ** ﴾ (الحج :٤١) .

- **حكام لا يؤمنون بتطبيق الاقتصاد الإسلامي** ، إما جهلاً أو تجاهلاً ، أو جحوداً أو إنكاراً ويبررون مواقفهم بحجج واهية ، وينطبق عليهم قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ (٨)) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩) فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (١٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ(١١) أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ (١٢) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ (١٣)** ﴾ (البقرة) وقوله عز وجل : ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ (٨) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (٩)**﴾ (محمد) .

ويجب على العلماء والدعاة بذل الجهود المشروعة لإقناع تلك الحكومات لتطبيق الاقتصاد الإسلامي ، وذلك بالحكمة والموعظة الحسنة وفقاً لخطط استراتيجية ، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- إصدار القوانين اللازمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي على مستوى الدولة.
- إصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لتطبيق القوانين الاقتصادية الإسلامية.
- إنشاء الأجهزة التنفيذية التي تشرف على تطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- إنشاء الأجهزة الرقابية لتطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- التربية والتوعية على تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : مقوم العنصر البشري الذي يتولى كافة شئون تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

لا يمكن تطبيق الاقتصاد الإسلامي بدون العنصر البشري الذي يتولى كافة المهام التنفيذية ويعمل في الأجهزة التشريعية والتنفيذية على المستوى القومي وعلى المستوى الخاص ، فهم الحراس على سلامة التطبيق ، وإنهم بمثابة القلب للجسد ، إذا صلح صلح سائر الجسد كله ، وإذا فسد فسد الجسد كله كذلك الوضع بالنسبة للاقتصاد الإسلامي ، إذا صلح العامل على تطبيق الاقتصاد الإسلامي صلح التطبيق ، وإذا فسد ، فسد التطبيق ، والدليل على ذلك من التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي ، إذا فسد العامل في المصارف الإسلامية ولم يلتزم بتنفيذ العقود الشرعية ، فسد التطبيق تماماً وتعامل بالربا.

ومن أهم المواصفات الواجب توافرها في العاملين على تطبيق الاقتصاد الإسلامي كما استنبطها العلماء ما يلي:-

(١) – **القيم الإيمانية:** إستشعار أن العمل عبادة ورسالة وأن العامل مستخلف من الله على تطبيق ضوابط وقواعد الاقتصاد الإسلامي.

(٢) – **القيم الأخلاقية** : فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ، وأن الالتزام بها هو مناط التطبيق السليم .

(٣) – **المعرفة بفقه الاقتصاد الإسلامي** :لأن مناط التطبيق هو الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات الاقتصادية ، وبدون ذلك لا يوجد اقتصاد إسلامي .

(٤) – **الحنكة والخبرة والكفاءة في إدارة أمور وشئون التطبيق** ، أي المهارة في الجوانب العملية للتطبيق ولا سيما فيما يتعلق بأحوال كل زمان ومكان .

(٥) – القدرة على المحافظة على الأصالة والمقدامية والريادة في استخدام الأساليب الفنية.

ومن متطلبات إيجاد العنصر البشري اللازم لتطبيق الاقتصاد الإسلامي ما يلي:-

- التربية الإسلامية وكذلك التربية الاقتصادية الإسلامية.

- وجود مناهج تعليمية تتضمن فيما تتضمن علوم الاقتصاد الإسلامي .

- إنشاء مراكز تدريب متخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي .

- إنشاء مراكز إعلام للاقتصاد الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنشاء معاهد علمية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي .

تعقيب على مقومات تطبيق الاقتصاد الإسلامي

يتبين من الفقرات السابقة أن هناك ثلاثة محاور رئيسية يقوم عليها تطبيق الاقتصاد الإسلامي وهي : المجتمع والحكومة والعامل على التطبيق ، ويجب أن يكون بين هذه المحاور ترابط وتفاعل وتكامل وفقاً لأحكام ومبادئ الاقتصاد الإسلامي (الدستور الاقتصادي الإسلامي)، وتعمل سوياً وفقاً لمجموعة من الأدلة والنظم واللوائح التنفيذية ، كما يجب أن تأخذ بمنهج المعاصرة في استخدام السبل والأساليب والأدوات العلمية المعاصرة فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها ، وبذلك يجمع التطبيق بين الأصالة والمعاصرة.

ونرى أنه لا يجب الانتظار حتى تستوفي كل مقوم عانصره ، بل يمكن البدأ في التطبيق وفقاً لمنهج التدرج والوسطية.

معوقات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي .

طريق التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي ليس مفروشاً بالورود ، ولكن فيه العديد من المحددات والمعوقات التي يجب التصدي لها من أهمها :-

أولاً : مشكلة الاختلاف بين فقهاء الاقتصاد الإسلامي في بعض المسائل

من السنن الكونية تفاوت العقول والأفهام ، ويترتب على ذلك إختلاف الاستنباط والاستقراء ، وهذه آية من آيات الله عز وجل ، فهو القائل : ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ (٢٢)**﴾ ، ولكن الله سبحانه وتعالى حفظ الإسلام في أصول العقيدة والعبادة وكليات الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة ، حيث هناك نصوص قطعية الثبوت والدلالة لا مجال للاختلاف عليها ، وإنما الاختلاف في الفرعيات ، ويرى العلماء أن هذا الاختلاف أمر لابد منه بل هو من محاسن الشريعة ويدل على يسرها وسعة أحكامها ، وفي هذا المقام يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " **أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**" ، ويقول بعض الحفاظ : " **اختلاف الفقهاء رحمة** " .

وفي مجال الاقتصاد الإسلامي هناك قواعد كلية عامة قطعية الثبوت والدلالة ، ولا خلاف عليها بين العلماء ، ويطلق عليها " **الضوابط الشرعية للمعاملات المالية** " ، وهناك فرعيات تختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ، فلا بأس من الاختلاف حولها والاجتهاد في المسائل التي ليست فيها نصوص قطعية الثبوت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسيساً على التأصيل الفقهي السابق لا يعتبر الاختلاف بين فقهاء الاقتصاد الإسلامي معوقاً في مجال التطبيق في مجال الفرعيات والإجراءات التنفيذية والوسائل والأدوات ، بل يمثل المرونة والسعة والتيسير ، كما يساعد في الانتفاع من وسائل التقنية الحديثة في المعاملات الاقتصادية المعاصرة.

ولقد كان لإنشاء مجامع ومراكز وهيئات ومؤسسات الفقه الإسلامي العالمية وإصدارها العديد من الفتاوى في قضايا المعاملات الاقتصادية المعاصرة دوراً هاماً في مجال التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي.

ثانياً : مشكلة الأمية الاقتصادية الإسلامية

لقد استطاع الغرب وأعداء المسلمين أن ينشروا الثقافة الغربية المادية في كل نواحي الحياة ومنها الاقتصاد ، وتم استبدال القوانين الوضعية محل الإسلامية ، وظهرت مشكلة الأمية الاقتصادية الإسلامية ، فعندما يذكر مصطلح أو مفهوم اقتصادي إسلامي يكون مستغرباً على المسلم المعاصر ، كما يعتقد كثير من الناس أن عصر الاقتصاد الإسلامي قد ولّى ، فعلى سبيل المثال يعتقدون بأنه لايمكن وجود اقتصاد بدون نظام للفائدة أو بدون ضرائب أو جمارك أو مضاربات أو نحو ذلك ... وهذا أدى إلى انحسار الاقتصاد الإسلامي وهيمنة النظم الاقتصادية الوضعية .

ومن مسببات الأمية الاقتصادية الإسلامية ما يلي :-

- الأمية الدينية وجهل بعض المسلمين بالإسلام ويرون أنه دين عبادات ومناسك ولا علاقة له بحلية الحياة .
- خلو مناهج التعليم في معظم المراحل من علوم الاقتصاد الإسلامي والاهتمام بعلوم الاقتصاد الوضعي ، ويطلق على ذلك سياسة التغريب .
- سيطرة الثقافة الغربية على برامج الإعلام ، ويكاد يكون خالياً من أي إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي .
- تأسيس البنيات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية على المفاهيم والأسس الاقتصادية الوضعية والتي قد تتعارض بعضها مع ما يناظرها في الاقتصاد الإسلامي.
- يحكم المعاملات والأنشطة الاقتصادية قوانين ولوائح ونظم وضعية .
- الافتراءات على الشريعة الإسلامية ومن محاورها فقه الاقتصاد الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الآثار السلبية للأمية في مجال الاقتصاد الإسلامي :

- عدم موافقة بعض الحكومات العربية والإسلامية على إصدار قوانين أو قرارات لتطبيق الاقتصاد الإسلامي أو إنشاء مؤسسات له .

- الانبهار بنماذج الاقتصاد الوضعي ونقلها بسلبياتها إلى الدول العربية والإسلامية ، وظهر ما يسمى "**الاقتصاد هو الاقتصاد**" فلا يوجد اقتصاد إسلامي وآخر كافر .

- هيمنة المؤسسات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية .

- انتشار العلمانية الاقتصادية وتقوية مفاهيمها وأسسها وتجاهل ما في التراث الاقتصادي الإسلامي من مفاهيم وأسس(سوف نتناول هذه الجزئية بشيء من التفصيل فيما بعد) .

ويتطلب معالجة الأمية الاقتصادية الإسلامية ما يلي :

- إعادة النظر فيما يدرس في مراحل التعليم وتطهيره مما يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة ، والاهتمام بعلوم الاقتصاد الإسلامي في الكليات والمعاهد ذات العلاقة بالمال والاقتصاد ونحو ذلك ، وبلغة أخرى أسلمة علوم الاقتصاد الإسلامي في واقع الحياة.

- الاهتمام بالتبليغ والدعوة إلى مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي في وسائل الإعلام المختلفة حتى يمكن نشر ثقافته وتنمية الحس الاقتصادي الإسلامي .

- تنقية القوانين والقرارات والمراسيم والتعليمات الحكومية من كل ما يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة ، والاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة .

- إنشاء المؤسسات والوحدات الاقتصادية الإسلامية لتساعد في تطبيق الاقتصاد الإسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : مشكلة انتشار الفكر الاقتصادي العلماني في الدول العربية والإسلامية .

لقد واجه الفكر الإسلامي تحديات عديدة لاقصائه عن حلية الحياة ، ومن بين هذه التحديات فصل الدين عن الدولة بإسم العلم تارة ، وبإسم المادية تارة أخرى ، وبإسم الدنيوية مرة أخرى ... ويطلق على ذلك كله مصطلح العلمانية(بكسر العين وتسكين اللام) وتعني إدارة شئون الحياة جميعاً على غير الدين .

ومن المفاهيم العلمانية السائدة في هذا المقام : " اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله" ، " الدين لله والوطن للجميع " ، " فصل الحياة الزائلة عن الحياة الآخرة الباقية الخالدة" ، ولقد ساعد على انتشار هذه المفاهيم في الدول العربية والإسلامية الاستعمار الذي تسلط وهيمن على مقدراتها وخيراتها ، والحملات التبشيرية والمستشرقون وأصحاب الفكر العقلاني والبعثات التعليمية إلى الجامعات الغربية.

ولقد تسلل الفكر العلماني إلى كافة نواحي الحياة في البلاد العربية والإسلامية ومنها : نظام الحكم ، ونظام التعليم ، ونظام التربية ، ونظام الثقافة ، ونظام الاقتصاد ، ونظام المال ، ونحو ذلك.

ولقد أخذ الفكر العلماني في مجال الاقتصاد مناحي عديدة منها على سبيل المثال مايلي:-

- النظام الربوي بكافة صوره وأشكاله ومؤسساته في دول الغرب .
- الفوائد المصرفية وفوائد التوفير والادخار وما في حكم ذلك .
- نظم التأمين القائمة على الغرر والجهالة والربا .
- مسابقات اليانصيب والقمار وهي من الميسر المحرم شرعاً .
- الضرائب الظالمة التي يطلق عليها المكوس

ولما ظهرت بوادر تطبيق الاقتصاد الإسلامي ، وقف أنصار الفكر الاقتصادي العلماني موقف التحدي والعقبة الكئود في سبيل تطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي وبنياته الأساسية بل التخطيط لضرب هذه المؤسسات من الداخل ، والتعاون مع الصهيونية والصليبية ، وأسست منظمات وهيئات ومراكز لتوجيه الانتقادات والافتراءات على الاقتصاد الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسبيل لمواجهة تحديات الفكر الاقتصادي العلماني وصدوده عن تطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي ما يلي :-

- التأكيد بالأدلة القطعية الثابتة والدامغة على أن الإسلام دين شامل ومنهج حياة ، وأن شريعته تجمع بين الثبات والمرونة ، والأصالة والمعاصرة ، وأنها صالحة لكل زمان ومكان.
- تقديم قرائن قطعية الدلالة والثبوت من مصادر الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة والإجماع) بأهم القواعد الكلية للاقتصاد الإسلامي .
- عرض نماذج من استفادة الغرب من مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي في صدر الدولة الإسلامية .
- عرض نماذج تطبيقية لمفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي من التراث الإسلامي .
- إبراز الحضارة الإسلامية في مجال الاقتصاد .
- عرض نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، وتميزه عن النظم الاقتصادية الوضعية في بيان المعالجات السليمة لها .
- بيان أن سبب تأخر البلاد العربية والإسلامية في مجال الاقتصاد يرجع إلى إنحرافهم عن تطبيق شرع الله .
- تقديم نماذج تطبيقية سليمة معاصرة لمفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي .

رابعاً : مشكلة بعض النماذج الخاطئة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي .

لقد حاول بعض رجال الأعمال والحركات الإسلامية تطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي في صورة كيانات ومنشآت وشركات ، ولقد نجحت بعض هذه النماذج وأصبحت قدوة على الطريق يقتفى بأثرها في مزيد من التطبيقات ، ومنها على سبيل المثال المصرفية الإسلامية ، وصناديق الاستثمار الإسلامي ، وصناديق الزكاة ، ومؤسسات التأمين التكافلي ، وعلى الوجه الآخر فشلت أو أفشلت بعض النماذج التي اعتبرها البعض قرينة إثبات ضد الاقتصاد الإسلامي في مجال التطبيق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن النماذج التطبيقية السلبية للاقتصاد الإسلامي على سبيل المثال : -

- نماذج شركات توظيف الأموال في بعض البلاد العربية والإسلامية ، والتي أفْشَلَتْها النظم الحاكمة بقصد الحرب ضد الإسلام .

- نماذج بعض رجال الأعمال الذين تاجروا بالمفاهيم الاقتصادية الإسلامية ليغنموا من وراء ذلك أرباحاً بدون حق ، وسولت لهم أنفسهم بأكل أموال الناس بالباطل.

- نماذج لتصفية بعض المصارف الإسلامية أو تعثرها بسبب أخطاء إدارتها ، أو بسبب المخططات الصهيونية والصليبية لها.

- التدخل الأمنى في شئون بعض الكيانات الاقتصادية الإسلامية لأسباب سياسية وضربها من الداخل والخارج كنوع من أنواع الحرب على الإسلام بزعم محاربة الإرهاب.

- الانحراف عن الالتزام بضوابط ومعايير الاقتصاد الإسلامي ، وظهور بعض التطبيقات الخاطئة مما سببت العديد من الشبهات حول بعض الكيانات الاقتصادية الإسلامية.

وكان من آثار نماذج التطبيقات الخاطئة للاقتصاد الإسلامي ما يلي:-

- التشكيك في صلاحية تطبيق الاقتصاد الإسلامي في عالمنا المعاصر.

- تجنب إنشاء أي كيانات اقتصادية ذات مرجعية إسلامية بدليل فشل بعضها.

- اتهام رجال الأعمال الذين يؤسسون كيانات اقتصادية إسلامية أنهم إرهابيون أو أنهم يمولون الإرهاب.

ومع وجود هذه السلبيات وهي قليلة فإن هناك نماذج تطبيقية ناجحة وهي الأعم والأوسع نطاقاً ، ويجب على فقهاء وعلماء الأمة أن يضعوا الحلول العملية لعلاج هذه السلبيات ، وكذلك دعم وتنمية الإيجابيات ، ولاسيما أن معظم هذه السلبيات ناجمة عن أخطاء الإنسان المنوط بالتطبيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : مشكلة الهيمنة العالمية على مقدرات الأمة العربية والإسلامية.

لقد استطاع الطواغيت في الدول الغربية وأمريكا بصفة خاصة من شن حروب شرسة على الدول العربية والإسلامية ، تحت مظلة محاربة الإرهاب وما يحدث في العراق وفلسطين وأفغانستان ليس منّا ببعيد ، ومن بين مآرب هؤلاء الطواغييت مآرب السيطرة على النفط والمال والأسواق ونحو ذلك ، فهي هيمنة اقتصادية ، ويقوم هؤلاء الطواغيت بتجنيد بعض الأفراد من العلمانيين والمنافقين الذين في قلوبهم أمراض شتى لتنفيذ مخططاتهم لمحو أي أثر للشريعة الإسلامية .

ومن النماذج العملية المعاصرة لمخططات الدول الكبرى والهيمنة على مقدرات الدول العربية والإسلامية ولاسيما في مجال الاقتصاد ما يلي :-

- نموذج باكستان عندما خطى رئيسها السابق ضياء الحق بعض الخطوات نحو تطبيق الشريعة الإسلامية بصفة عامة في جميع نواحي الحياة ومنها الاقتصادية ، وإنشاء المصارف الإسلامية ، وإنشاء أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات كانت النتيجة اغتياله .

- نموذج السودان الذي أعلن عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، وإنشاء المصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامي ونحو ذلك ، استطاع الطواغيت من شن الحروب عليه من كل صوب ، وما يحدث في الجنوب ودارفور ليس منّا ببعيد .

- نموذج ماليزيا التي تسعى جاهدة في تطبيق الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وما حدث في سوق الأوراق المالية فيها يبرز التدخل السافر للصهيونية والصليبية العالمية في ضرب اقتصادها.

- نموذج العراق ، ورغبة أمريكا في المقام الأول السيطرة على النفط والمال .

يتضح من النماذج السابقة أن الهيمنة العالمية الطاغية المستبدة تقف حجرعثرة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي الذي من أهدافه أن تكون خيرات العرب والمسلمين للعرب والمسلمين ، والواجب هو عدم الاستسلام بل الجهاد لتحرير اقتصاد الأمة ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التعاون والتكامل بين كافة أقطار الدول العربية والإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً : مشكلة التعامل مع العالم الخارجي .

يظن البعض أن هناك صعوبات عملية في مجال تطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي مع العالم الخارجي ، وكان هذا الظن موجوداً عند بدء إنشاء المصارف الإسلامية وهي أكثر المؤسسات المالية ارتباطاً بالخارج ، ولكن بحمد الله تمكنت من تذليل كافة المعوقات وتعاملت مع البنوك العالمية طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

والله عز وجل عندما يحرم معاملة من المعاملات يُوجِد البديل الحلال الطيب ، فعندما حرم الله الربا أحل الاستثمار القائم على المضاربة أو المشاركة والذي يوزع عائده طبقاً لقاعدة الغنم بالغرم والكسب بالخسارة .

ومن ناحية أخرى لا يمكن لأي دولة أو مؤسسة أو منظمة غير مسلمة أن ترغم المسلم على أن يتعامل بمعاملة تصطدم مع عقيدته ، وتأسيساً على ذلك يجب أن نوضح للعالم الخارجي الأسس التي نتعامل طبقاً لها فإن قبلوها فهذا ما نبغ ، وإن لم يقبلوها هناك غيرهم يقبلها .

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون لدى المسلمين استراتيجيات نحو مزيد من الاهتمام بإنشاء بنيات الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي منها ما يلي :-

- السوق المشتركة للأمة الإسلامية .
- سوق الأوراق المالية الإسلامية .
- المؤسسات المالية الإسلامية .
- بيوت التمويل العالمية الإسلامية .
- الصك المالي الإسلامي .

لو أن الدول العربية والإسلامية اعتصمت بحبل الله جميعاً والتزمت بشرع الله جميعاً ، وكان غايتها هي إرضاء الله عز وجل لكانت الأستاذية والسيادة للاقتصاد الإسلامي وإنقاذ العالم من مشاكله الاقتصادية الوضعية لأن الإسلام هو دين الفطرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نماذج معاصرة من تطبيقات الاقتصاد الإسلامي: بين الواجب والواقع

من أهم نماذج تطبيقات الاقتصاد الإسلامي المعاصرة على المستوى المؤسسي ما يلي :-

- **المصارف الإسلامية** وهي مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأعمال الخدمات المصرفية المختلفة وكذلك أعمال الاستثمار والتمويل والتجارة ونحو ذلك ، بهدف تحقيق الأرباح والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويضبط كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وتعتبر هذه المصارف البديل الإسلامي للبنوك والمصارف التقليدية التي تقوم على نظام الفائدة المحرم شرعاً .

- **صناديق الاستثمار الإسلامي** هي مؤسسات مالية إسلامية تقوم على تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية ، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص ، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة ، على أن يتم توزيع صافي العائد بين الصندوق والمستثمرين حسب الوارد في وثيقة الاستثمار ويضبط كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وتعتبر البديل الإسلامي لصناديق الاستثمار التقليدية .

- **شركات التأمين والتكافل الإسلامي** هي مؤسسات تأمينية تكافلية إسلامية ، تقوم بكافة أعمال التأمين وإعادة التأمين على المخاطر المختلفة وما في حكم ذلك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ووفقاً لصيغ التعاون والتبرع والتكافل ، ويوزع الفائض المتحقق من أنشطتها بين الشركة وأصحاب البوالص التأمينية وفقاً للشروط الواردة في العقود المبرمة ، وتعتبر هذه الشركات البديل الإسلامي لشركات التأمين المعاصرة.

- **شركات التأجير التمويلي الإسلامي** هي مؤسسات مالية إسلامية تقوم بكافة أنشطة الإجارة ، حيث تمتلك الموجودات بهدف التأجير وتؤجرها للغير بصيغة الإجارة التشغيلية ، أو الإجارة المنتهية بالتمليك ، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ويحكم ذلك عقود الإجارة والصيانة والتأمين والوعد وغير ذلك ، وتختلف عن عقود التأجير التمويلي التقليدي في أن الأولى تتجنب أي شرط يتعلق بالفوائد أو بنود فيها غرراً أو جهالة .

- **شركات الصرافة** هي مؤسسات مصرفية متخصصة في أعمال الصرافة المختلفة بكافة صورها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة ووفقاً لفقه الصرف والاتجار بالنقد ، بهدف تحقيق الربح .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب تقييم النماذج المعاصرة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي في ضوء الواجب لبيان الإيجابيات لدعمها وتنميتها ، وبيان السلبيات لعلاجها وفي ضوء ما أسفرت عنه بعض الدراسات الميدانية لهيئات ومؤسسات متخصصة في هذا المجال تبين ما يلي:-

- - هناك نماذج ناجحة للمؤسسات المالية والاقتصادية المعاصرة .

- - هناك نماذج بها بعض أوجه القصور الناجم عن العنصر البشري العامل بها بسبب نقص المعرفة وضعف الخبرة ، وهذه أمور يمكن معالجتها .

- - هناك بعض النماذج لم تستكمل بعد هيئات الرقابة الشرعية ، بل تكتفي بما يسمى المستشار الشرعي ، وربما كان ذلك سبباً في وجود بعض المخالفات الشرعية .

وخلاص الرأي : فإن النماذج الناجحة قد أثرت على ما يناظرها في هذا التطبيق الوضعي مما جعلها تتجه إلى تطبيق النماذج الإسلامية .

خطة (مشروع) تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

لا نستطيع القول بأن هناك دولة إسلامية تطبق الاقتصاد الإسلامي تطبيقاً كاملاً وسليماً بل هناك الكثير من الدول قد خطت خطوات طيبة ومدروسة في هذا السبيل ، وهذا الأمر طيب لأن تغيير النظم الاجتماعية لابد وأن يتم في صورة خطوات تدريجية ، وهذا ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم في تطهير المجتمع من التعامل بالربا وشرب الخمر ، إذ أخذ صلى الله عليه وسلم بمبدأ التدرج ولاسيما وأن هناك ارتباطات وعهود ومواثيق موجودة وتحتاج إلى التعديل في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتضمن خطة وبرنامج الانتقال من تطبيق النظم الاقتصادية الوضعية إلى تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي المحاور الآتية :-- التوقف عن إصدار أي قانون أو قرار أو وضع أي سياسة تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

- - تنقية القوانين القائمة من كل ما يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وضع لوائح تنفيذية للتطبيق المعاصر لفقه المعاملات في ضوء ما يتسع من مرونة.

- وضع صيغ العقود والاتفاقيات بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

- إنشاء معاهد تعليمية وتدريبية لتطبيق اللوائح التنفيذية للاقتصاد الإسلامي وتدريس علوم فقه المعاملات ونظم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في جميع مراحل التعليم بأسلوب يتفق مع مستوى كل مرحلة .

- تطوير المؤسسات الحكومية الحالية المعنية بأمر الاقتصاد والمال بما يتواءم مع طبيعة تطبيق الاقتصاد الإسلامي .

- دعم التوسع في إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية مثل المصارف الإسلامية وهيئات الاستثمار الإسلامي وهيئات التأمين والتكافل الاجتماعي الإسلامي وغيرها اللازمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي.

ويلاحظ أن هذه المحاور مرتبطة ببعضها البعض وتنفذ بالتوازي والتي تنتهي بالتطبيق الشامل للنظام الاقتصادي الإسلامي .

المستقبل للاقتصاد الإسلامي .

إذا تدبرنا تطور ونمو الاقتصاد الإسلامي سواء في مجال الفكر أو التطبيق لتوصلنا إلى نتيجة حتمية بأن المستقبل له ، وأنه هو الحل لما يعانيه العالم من مشاكل الربا والبطالة والاحتكار والغش والرشوة والتكتل والتضخم والإنفاق الترفي واستغلال الدول الغنية للدول الفقيرة.

ولقد تحققت هذه النبوءة بعد فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي والأخطاء الجسيمة الواضحة في النظام الرأسمالي ، بل نجد علماء الاقتصاد الرأسمالي يبحثون عن نظام اقتصادي بديل ، وبعضهم يقول بكل أمانة بأن البديل الاقتصاد الإسلامي ، فعلى سبيل المثال يقول العالم الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة الاقتصاد العالمي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مهدد بالانهيار حيث به العديد من الثغرات والمشكلات الخطيرة الكفيلة بهدمه منها : المعاملات الورقية والمضاربات الورقية في الأسواق العالمية وتضخم المديونيات على الدول الفقيرة والفساد الأخلاقي في المعاملات وارتفاع أسعار الضرائب ونحو ذلك ، وحتى يمكن إصلاح هذا النظام وإنقاذه من الانهيار يجب تطبيق المفاهيم والأسس التالية :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاهتمام بالجوانب الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية Ethics حيث هناك مشاكل لا تحل إلا من خلال القيم والسلوكيات المستقيمة .

- تغيير نظم المعاملات البنكية التي تقوم على نظام الفائدة إلى نظام الاستثمار الفعلي من خلال نظام المساهمات والمشاركات والبيوع .

- إلغاء الضرائب المختلفة والاكتفاء بضريبة على رأس المال في حدود ٢% .

- إلغاء المضاربات الورقية وأن تكون المعاملات على أساس بضائع حاضرة .

ويلاحظ أن هذه الأسس من أساسيات الاقتصاد الإسلامي ، وهناك العديد من الإحصائيات المنشورة التي تؤكد أن المستقبل للاقتصاد الإسلامي .

الخلاصة.

لقد تناولنا في الصفحات السابقة : قضية التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي : المقومات والمحددات والآفاق ، وخلصنا إلى مجموعة من الثوابت من أهمها ما يلي :-

- شمولية الإسلام وأنه عقيدة وشريعة ، ودين ودولة ، وعبادات ومعاملات وأن شريعته قد تضمنت القواعد الكلية والتي في ضوئها يمكن استنباط الضوابط الشرعية للفرعيات والإجراءات والوسائل ، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد .

- لقد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدولة بمرجعية إسلامية ، وبنى للمسلمين سوقاً لممارسة المعاملات الاقتصادية وفقاً لفقه المعاملات ، كما أشرف صلى الله عليه وسلم على التطبيق والممارسة العملية لأحكام ومبادئ الاقتصاد الإسلامي من التطبيق ، وسار على نهجه الخلفاء الراشدين والتتابعين ، وانتشرت الحضارة الاقتصادية الإسلامية في أنحاء العالم من خلال التجار المسلمين.

- بعد ضياع الخلافة الإسلامية وخضوع معظم الدول العربية والإسلامية للاستعمار والتغريب انتشر الفكر الاقتصادي الوضعي وطمست معظم معالم الاقتصاد الإسلامي ، وهذا أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات والهيئات الإسلامية التي طالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية ومنها النظام الاقتصادي الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لقد وضع فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي خطة وبرنامج للتطبيق يقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي : المجتمع الإسلامي والحكومة والإنسان العامل على التطبيق .

- هناك معوقات عديدة وتحديات قوية في سبيل التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي من أهمها: الاختلاف في فتاوى الاقتصاد الإسلامي ، والأمية الاقتصادية الإسلامية ، وهيمنة الفكر الاقتصادي العلماني ، وبعض نماذج التطبيقات الخاطئة للاقتصاد الإسلامي والهيمنة العالمية للعولمة والجات ، وكيفية التعامل مع العالم الخارجي ، وهذه المعوقات يمكن تذليلها .

- هناك نماذج معاصرة من تطبيقات الاقتصاد الإسلامي من أبرزها : المصارف الإسلامية ، وصناديق الاستثمار وشركات وهيئات التأمين والتكافل الاجتماعي الإسلامي ، وشركات الصرافة ، وشركات التأجير التمويلي الإسلامي ، والكيانات الاقتصادية الإسلامية، ونحو ذلك تتضمن العديد من الإيجابيات والمؤشرات المبشرة ، كما تضمن بعض السلبيات يمكن علاجها.

- تؤكد الإحصائيات بأن هناك نمو مضطرد في تطبيق الاقتصاد الإسلامي ، ولقد أشار العديد من علماء الاقتصاد الوضعي بأن المستقبل للاقتصاد الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com